

**Deputy Governor** 

No. 333/BC/200

Date: 22 Shaban, 1413 H

وكيل المحافظ الرقم ٣٣٣/م أ/٢٠٠ التاريخ ٢٢ شعبان ١٤١٣هـ

## Circular to All Banks Operating in The Kingdom

Greetings,

SAMA has noticed lately that banks are expanding credit facilities to facilitate subscription in offered shares.

Since this expansion is not justified and simply diverts the attention of banks away from giving credit facilities to other economic sectors, and for the purpose of checking the negative aspects of this expansion, banks that are engaged in financing subscriptions in shares should follow a clear and cautions policy in granting such facilities and should take adequate guarantee for the financing operation. It should also be taken into consideration that the funds of the subscriber should be the basic source for this financing operation and that the bank financing is simply a complementary factor.

Since the subscription surplus, if any, has to be reimbursed through checks to the first beneficiary, the lending bank for this purpose must cautiously verify the name, identity and credibility of the client. As a guiding rule, the maximum of such kind of financing should be in the neighborhood of 50% of the amount to be subscribed in all cases.

Please be informed and instruct your branches to act accordingly. SAMA's examiners shall visit the banks to verify compliance.

Regards,

تعميم لجميع البنوك العاملة بالمملكة

المحترم

سعادة / بعد التحية

لقد لاحظت مؤسسة النقد العربي السعودي مؤخراً توسع البنوك في منح التسهيلات الائتمانية لغرض تمويل الاكتتاب في شراء الأسهم المطروحة للاكتتاب .

وبما أن هذا التوسع ليس له ما يبرره بالإضافة إلى أنه قد يصرف نظر البنوك عن منح التسهيلات الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبهدف منع السلبيات التي قد تنتج عن هذا التوسع، فإنه يتوجب على البنوك المشتركة في تمويل اكتتابات الأسهم اتباع سياسة واضحة وحذرة في منح هذا النوع من الائتمان مع أخذ الضمانات الكافية لعملية التمويل مع الوضع في الاعتبار أن يكون مال المكتتب هو المصدر الاساسي لتمويل عملية الاكتتاب، وأن يكون تمويل البنوك مكملاً وفي الحالات التي قد يقوم البنك بتمويلها حسب سياسته مكملاً وفي الحالات التي قد يقوم البنك بتمويلها حسب سياسته الائتمانية.

وحيث أنه سيتم إعادة فائض الاكتتاب - إن وجد - بشيكات مسطرة تصرف للمستفيد الأول فإن على البنوك في حال إقراضها لهذا الغرض أخذ الحيطة والحذر والتحقق من الاسماء وهوية وجدارة المتعاملين معها، وكقاعدة استرشادية فإن الحد الاقصى لمثل هذا النوع من التمويل يجب أن يكون في حدود ٥٠٪ من المبلغ المزمع الاكتتاب به في جميع الحالات.

نامل الإحاطة والتمشي بموجبه وإبلاغ فروعكم بذلك، وستقوم المؤسسة بجولات تفتيشية للتأكد من تطبيق هذه التعليمات.

وتقبلوا تحياتي ،،

Deputy Governor

وكيل المحافظ

J. Al-Suhaimi

جماز السحيمي